النفط الكويتي يرتفع إلى 45.95 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي بواقع 12 سنتاً، ليصل إلى 45.95 دولار، مقابل 45.83 دولار يوم الثلاثاء الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، تراجعت أسعار النفط بنحو 3 % عند تسوية تداولات أمس، رغم بيانات المخزونات الرسمية. وجاء هبوط أسعار الخام مع تركيز المستثمرين على تراجع الطلب على البنزين في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي.

وكشفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن تراجع مخزونات النفط في الولايات المتحدة بنحو 9.4 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي. وأنهى خام برنت تعاملات أمس متراجعاً بنحو 69 سنتاً ليبلغ 44.89 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بواقع 82 سنتاً ليبلغ 41.94 دولار للبرميل.

أكدت أن قرارها سيتوافق مع المصلحة العامة

الحكومة تدرس رسمياً تمديد تأجيل الأقساط.. والعجز المحلي يسجل 4.2 مليار دينار

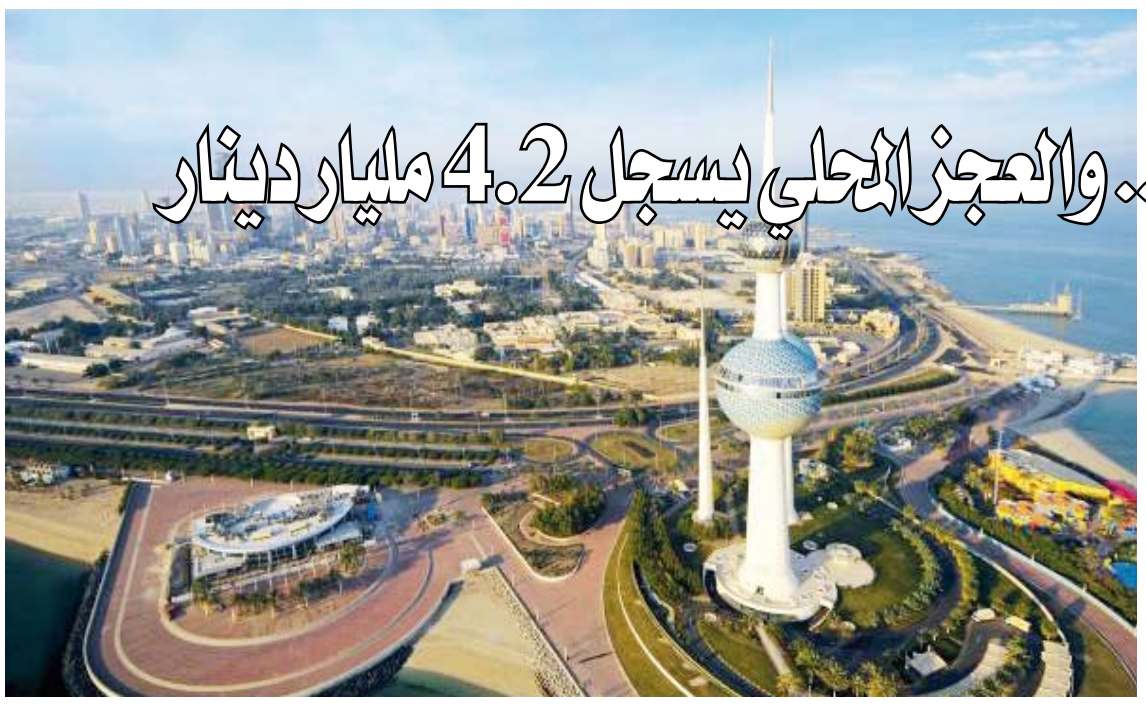

قالت الحكومة الكويتية في بيان رسمي لها أمس الخميس، أنها وافقت على دراسة اقتراح تأجيل أقساط القروض المستحقة على المواطنين لمدة 6 أشهر إضافية.

في هذا الصدد، قال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص : الحكومة موافقة على «دراسة» تأجيل الأقساط، وسيكون قرارنا متوافقاً مع المصلحة العامة، وذلك تعقيباً للحريص على استعجال دراسة اقتراح تأجيل أقساط القروض المترتبة على المواطنين لمدة 6 أشهر إضافية.

بدورها، أكدت مصادر مطلعة أن إعلان الحكومة على لسان الحريص أن قرارها سيتوافق مع المصلحة العامة أثلج صدورنا ونحن نثمن ونقدر، وعلى قناعة بأن الحكومة ستتخذ القرار الذي يحقق المصلحة العامة الذي هو هدف نيابي أيضاً.

وأضافت: نحن نربأ بالحكومة أن تعلن الموافقة على دراسة اقتراح تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر إضافية وفي الوقت نفسه تبلغ البعض بالإعلان عن رفضها الاقتراح.

وتابعت المصادر: ننتظر الرد رسمياً على نتائج دراسة الحكومة وموقف الجهات بصفة عامة والمؤسسات التي تملكها والتابعة لها بصفة خاصة مثل «الائتمان» و«التأمينات» والكهرباء والماء سواء بقبول أو رفض الاقتراح كلياً أو جزئياً، ولن يفسد اختلاف وجهات النظر للود قضية، فنحن داعمون لإجراءات الحكومة ومتيقنون بأنها لن تخذل المواطنين لأنها تضع المصلحة العامة في بؤرة اهتماماتها ولأن الاقتراح تأجيل وليس إسقاطاً.

على الجانب الآخر، حققت الميزانية العامة في الكويت ارتفاعاً كبيراً في العجز المالي خلال أول 4 أشهر من العام المالي الحالي 2020/2021، حيث بلغ العجز المسجل حتى نهاية يوليو الماضي نحو 4.2 مليار دينار، دون اقتطاع نسبة الـ10% لمصلحة احتياطي الأجيال القادمة التي توقفت أخيراً إلى حين تحقيق فائض.

وتعني هذه الأرقام أن الميزانية حققت متوسط عجز منذ بداية العام يبلغ مليار دينار شهرياً، فيما تتجه الميزانية العامة إلى تحقيق سابع عجز على التوالي منذ ركود النفط في 2014».

وذكرت مصادر أن هذا العجز يعكس محاسبياً ارتفاعاً كبيراً في القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي 2020/2019، التي حققت خلالها الموازنة فائضاً قدره 44.7 مليون دينار، بعد اقتطاع 630 مليون دينار لاحتياطي الأجيال القادمة.

وأشارت إلى أن «عجز الموازنة الإجمالي بلغ العام الماضي 5.6 مليار دينار، وبالتالي فإن العجز المحقق خلال الثلث الأول من العام الحالي الذي وصل إلى 4.2 مليار دينار يشكل نحو 3 أرباع العجز المسجل عن عام 2019/2020 بكامله».

وأفادت بأن الإيرادات النفطية شهدت تحسناً قياساً بالمعدلات المسجلة في الربع الأخير من العام المالي الماضي، وأن متوسط سعر النفط المسجل في الميزانية عن شهر يوليو/ تموز الماضي بلغ 43 دولاراً. أما عن المصروفات العامة خلال الأشهر الأربعة، فأوضحت أنها سجلت ارتفاعاً أيضاً مدفوعاً بالإنفاق الحكومي في مواجهة تداعيات

استمرار وقف تداول «الديرة» بسبب الخسائر.. وإدراج أسهم «أنتيغرال» في منصة «OTC»

مؤشرات البورصة ترتفع عند الإغلاق.. والسوق الأول يُخالف الاتجاه

أنهت بورصة الكويت جلسة أمس الخميس باستثناء السوق الأول الذي تراجع 0.16 %، بينما ارتفع مؤشرها العام 0.08 %، وسجل المؤشران «رئيسي 50» والرئيسي نمواً بنسبة 0.46 % و0.77 % على الترتيب.

وتقلصت سيولة بورصة الكويت بنحو 28.8 % لتصل إلى 25.21 مليون دينار مقابل 35.38 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول 41.3 % إلى 227.02 مليون سهم مقابل 386.81 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً بصدارة المنافع بنمو نسبته 2.5 %، فيما تراجع 4 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بانخفاض نسبته 0.85 %.

وجاء سهم «التمدين الاستثمارية» على رأس القائمة الخضراء بارتفاع كبير نسبته 38.43 %، بينما تصدر سهم «صكوك» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 6.81 %. وحقق سهم «شمال الزور» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4.01 مليون دينار مُرتفعاً 2.5 %، فيما تصدر سهم «بتروجلف» نشاط الكميات بتداول 35.17 مليون سهم مُتراجعاً 2.3 %.

من جانبها، أعلنت بورصة الكويت عن استمرار وقف التداول على أسهم شركة الديرة القابضة بناءً على إفصاح الشركة الذي يفيد ببلوغ نسبة خسائر الشركة المتراكمة 81.69 %. وقالت البورصة في بيان لها امس الخميس، إن الإيقاف يأتي تطبيقاً للفقرة (8) من المادة (9 – 8 – 2) من كتاب قواعد البورصة، التي تفيد بأنه في حال تحقيق الشركة المدرجة لخسائر متراكمة تصل إلى 75 % أو أكثر من رأسمال الشركة فإن للبورصة القيام بوقف التداول في أسهم الشركة المدرجة.

كانت «الديرة» أعلنت عن خسائر بقيمة 1.91 مليون دينار في النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2019 البالغة 359.21 ألف دينار. يُذكر أن الشركة تحولت للخسارة في العام الماضي بقيمة 350.25 ألف دينار، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 469.83 ألف دينار.

ومن جانبه، أعلن سعد الثويمر رئيس مجلس الإدارة لشركة «أنتيغرال القابضة» إدراج أسهم الشركة ضمن قائمة الشركات غير المدرجة ببورصة الكويت ليتم تداول أسهمها عبر نظام تداول أسهم الشركات غير المدرجة بالسوق المتعارف عليه باسم منصة أو تي سي (OTC) تحت رقم 825.

وقال الثويمر في تصريح صحفي، إن هذا القرار يأتي حرصاً من الشركة على فتح قنوات جديدة مع المستثمرين خصوصاً لما تتميز به منصة «OTC» من مرونة للمتداول على سهم الشركة وشفافية عالية في عروض وطلبات أسعار الأسهم.

وأوضح أن عمومية الشركة عن عام 2019 انعقدت بحضور مساهمين يملكون ما نسبته 99.9 % من رأسمال الشركة، ونوقشت بنود جدول الأعمال وتمت الموافقة عليها بنسبة الحضور كاملة، إذ وافقت العمومية على توزيع 12% أرباحاً نقدية للمساهمين عن العام الماضي، ليكون إجمالي التوزيعات النقدية التي قامت الشركة بتوزيعها خلال الثلاث سنوات الفائتة 32.3 فلس لكل سهم.

واستعرض الثويمر من خلال تقرير مجلس الإدارة ما تم إنجازه خلال عام 2019 الذي أظهر زيادة في الإيرادات بنسبة 9.4 % عن عام 2018، وأيضاً من انخفاض المصاريف والأعباء الأخرى 9.2 %، إذ حققت الشركة صافي ربح عن عام 2019 بلغ نحو 1.205 مليون دينار مقابل 1.168 مليون دينار أرباح عام 2018، وبلغت قيمة السهم الدفترية في نهاية 2019 (152 فلساً).

وأفاد بارتفاع أصول الشركة من 9.405 مليون دينار في عام 2018 إلى نحو 9.791 مليون دينار بنهاية 2019 بزيادة 4 %، وأيضاً ارتفعت حقوق الملكية للشركة في العام الماضي 5.6 %؛ مما يظهر متانة وضع الشركة المالي وقدرتها على التطور والنمو مستقبلاً.

«اتحاد التدريب والاستشارات» يناقش حماية القطاع من الإفلاس

الشيخة امل الصباح

سارة المنصور

أعلن اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية ، عن عقد مؤتمر لمناقشة تطورات الاقتصاد المحلي وأخر المستجدات حول المشاريع المستقبلية وما يتعلق بإنجاز رؤية كويت جديدة 2035 والإشكاليات والتحديات التي تواجه قطاعات حيوية منها التدريب والاستشارات وما يرتبط بشأنها في تحقيق خطط القطاع الخاص والشركات من خسائر وحمايتها من الانهيار

ومن جانبها كشفت رئيس الاتحاد الشيخة امل الصباح عن العديد من المميزات التي يوفرها الاتحاد لاعضاءه المنتسبين من خدمات متنوعة تساهم في تنمية وتطوير القطاع وتوفر لهم سبل الدعم في مختلف الاصعدة للارتقاء باداء قطاع التدريب والاستشارات وبما يحقق الخطط الطموحة والتوجه الاستراتيجي للمخرجات الوطنية الفاعلة والتي تساهم في تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح حفظه الله ورعاه

وبدورها شددت المتحدث الرسمي والرئيس بالانابة لاتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية سارة المنصور علي ضرورة تقديم الدعم الحكومي لقطاع شركات التدريب من خلال منحها أولويات التعاقد للجهات والمؤسسات خاصة وعقب أن تسببت أزمة كورونا في تكبدها خسائر ضخمة موضحة أن هذا القطاع يتطلب حمايته من الإفلاس والانهيار

وإن رفع الحظر عن ممارسة نشاط التدريب مع رفع حجم ميزانية التدريب لمواجهة المستجدات العالمية، واضافت أن هذا المطلب أصبح يمثل ضرورة ملحة أسوة بالدول المجاورة مبينة أن المؤتمر سيناقش العديد من المتغيرات علي قطاع الشركات المدرجة في البورصة والشركات الموازية وتحديات سوق الأسهم وقطاع الخدمات والسيولة بشكل عام فضلا عن تسليط الضوء على قطاع شركات التدريب والاستشارات الكويتية ودورها في دعم متطلبات الشركات وتوفير الحلول المناسبة لتجاوز هذه الازمة وخسائرها وإنقاذها من الانهيار

وأشارت المنصوز إلي أنه سوف يتم تناول الإشكاليات والتحديات التي تواجهها شركات التدريب ما قبل كورونا وحجم الخسائر والأضرار الواقع عليها بعد أزمة كورونا بسبب هذا الوباء مما يتطلب الدعم الحكومي لحماية هذا القطاع من شفير الافلاس

وذكرت ان هذا القطاع الحيوي يشكل عنصر رئيسي من عناصر التنمية الاقتصادية الوطنية وركن هام في تحقيق الخطط التنموية الاستراتيجية ورؤية الكويت 2035 . لافتة إلي أن تنمية القطاع الخاص والحكومي مرتبط بشكل كبير علي التدريب وفي تنمية مهارات رأس المال البشري ورفع كفاءة العاملين في مختلف القطاعات لتحقيق الطموحات وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المستقبلية ومواجهة التحديات العالمية.

363 مليون دينار إيرادات الكويت الجمركية للعام المالي 2020/2019

أعلنت الإدارة العامة للجمارك أن الإيرادات الجمركية في الكويت للسنة المالية 2020/2019 بلغت نحو 363.443 مليون دينار. وقالت «الجمارك» في بيان لها امس الخميس، إن الإيرادات الفعلية خلال السنة المالية 2019/2020 بلغت نحو 363.443 مليون دينار، وأن المصروفات الفعلية لنفس السنة بلغت نحو 96.193 مليون دينار، مشيرة إلى أن التقديرات المتوقعة لمشروع 2020/2019 بلغت 379.253 مليون دينار بفارق 15.810 مليون دينار وبنسبة تحصيل 95.8%.

ونوهت الإدارة العامة للجمارك إلى أن أسباب نقص الإيرادات للسنة المالية 2020/2019 لم يكن بالشكل الكبير ولكن أقل من التقديرات المتوقعة وذلك للأسباب التالية:

(1) الباب الثاني عشر (الضرائب والرسوم) أدى انخفاض تحصيل الضرائب الجمركية بسبب حركة النشاط التجاري الذي تأثر سلباً بالوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد (جائحة كورونا) والذي أثر على الاستيراد في الدولة بنقص قدره 17.106 مليون دينار.

وترجع أسبابها إلى القرارات والتعاميم التي صدرت بسبب الإجراءات الاحترازية المُلزمة التي اتخذتها الدولة وعدد من الدول الأخرى كإغلاق منفذ العبدلي الحدودي وحظر استيراد أو التصدير لعدد من الأصناف والبضائع أو القادمة من الدول الموبوءة ومنع الترانزيت والعبور من قبل عدد من الدول المجاورة كإجراءات احترازية.

إلا أنه وبتوجيه من مجلس الوزراء الكويتي واللجان المُختصة بعدم وقوف هذه الإجراءات كعائق أمام انسيابية التبادل التجاري الأمر الذي يؤكد بأن الإجراءات المتخذة لهذا الظرف الاستثنائي كان له تأثير محدود للوصل إلى التقديرات المتوقع تحصيلها وتؤكده إحصاءات حركة التبادل التجاري والعمليات الجمركية خلال السنة المالية.

(2) الباب الخامس عشر (إيرادات أخرى) هناك زيادة للباب بقيمة 1.297 مليون دينار، ليصبح الفرق في إجمالي الإيرادات المُحصلة نحو 15.810 مليون دينار.

كما أكدت «الجمارك» أن هذا إن دل فإن العمل الجمركي والعاملين عليه من الصفوف الأمامية وجميع موظفي الإدارة سعوا جاهدين لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية وحركة التبادل التجاري وعلى مدار الساعة والتعاون مع الجهات المعنية في الكويت وشركاء العمل لتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء وجميع الجهات المعنية في البلاد.

«الطيران المدني»: 89 ألف مسافر عبر مطار الكويت الدولي في أغسطس

بعد مضي شهر كامل على انطلاق الرحلات التجارية من خلال مطار الكويت الدولي، كشفت إحصائية صادرة عن الإدارة العامة للطيران المدني عن سفر نحو 88792 راكباً خلال شهر أغسطس 2020 ما بين مغادر وقادم على متن 1152 رحلة.

وأظهرت الإحصائية تصدر الهند الوجهات بنحو 22876 راكباً على متن 141 رحلة، تلتها تركيا فالإمارات والدوحة خلال الفترة من 1 إلى 28 أغسطس الماضي، كما بلغ إجمالي المغادرين 65368 راكباً على متن 582 رحلة، فيما وصل عدد القادمين إلى نحو 23424 راكباً على متن 570 رحلة.

وبلغ عدد المغادرين إلى تركيا التي احتلت ثاني أكثر الوجهات سفراً، لاسيما من قبل المواطنين، 18752 راكباً على متن 136 رحلة، فيما قدم منها 8251 راكباً على متن 135 رحلة، بينما غادر إلى الإمارات 9144 راكباً على متن 128 رحلة، وقدم منها 6297 راكباً من خلال 127 رحلة، كما جاء من الدوحة 3905 ركاب عبر 76 رحلة، وغادر إليها 5360 راكباً على متن 76 رحلة.

وتحررت الإدارة العامة للطيران المدني أعلى معايير الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا، بحسب مصدر مسؤول، باشتراطات صحية تضمن سلامة المسافرين والعاملين، وتوضح كل الإجراءات المطلوبة للمغادرين والقادمين، لاسيما مع وضع فرق عمل على مدار الساعة لفحص المسافرين وتسهيل إجراءات سفرهم تبدأ من بوابات المطار وصولاً إلى بوابة الطائرة.

وبيّنت الإحصائية أن محطة إسطنبول من أكثر المحطات التي يقصدها المسافرون إلى تركيا تلتها طربزون، فيما تعتبر محطة دلهي أكثر المحطات استقبالاً للركاب المغادرين إلى الهند.

«السلام القابضة» تتبنى استراتيجية حديثة تتناسب مع تداعيات «كورونا»

قال رئيس مجلس إدارة مجموعة السلام القابضة، محمد دويري العنزي، إن غالبية الشركات المدرجة في بورصة الكويت تمتلك مصدات مالية، وكفاءة استثمارية عالية تجعلها قادرة على تجاوز تحديات فيروس كورونا بأسرع وقت ممكن، قياساً بشركات المنطقة.

وبيّن العنزي الذي تولى رئاسة «السلام» حديثاً، أن حجم الانكشافات المعرّضة لها الشركات الكويتية ضمن الحدود المقبولة عالمياً، كما أن البنوك المحلية أبدت مرونة كبيرة في التعامل ائتمانياً مع الشركات المتضررة من «كورونا»، ما يعزز التوقعات المتفائلة بخصوص قدرتها على تجاوز التعقيدات المالية الصعبة التي أفرزتها الجائحة عموماً على جميع القطاعات الاقتصادية.

ولفت العنزي في بيان، إلى أنه سيعمل مع بقية أعضاء مجلس إدارة الشركة على بناء استراتيجية حديثة، تتناسب مع مخرجات الأزمة الحالية، وتستقيم مع التطورات المالية التي تمر بها الأسواق، مؤكداً أن نماذج أعمال الشركات بعد «كورونا» لن تكون مثلما كان معمول به قبل الفيروس.

وأكد أنه سيكون لعودة النشاط الاقتصادي إلى زخمه أثر إيجابي على أعمال الشركات المحلية، مشيراً إلى أن تبعات ذلك ستظهر على العديد من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر من الإجراءات الاحترازية، جراء تفشي فيروس كورونا في الفترة الماضية.

وقال إن التأثير الإيجابي لتراجع تداعيات كورونا لم يظهر في الربع الثاني، مرجحاً أن تشهد نتائج غالبية الشركات المحلية تحسناً في الربعين الثالث والرابع من العام الحالي، لأكثر من اعتبار، ليس أقلها أن مسؤولي هذه الشركات قاموا بالاحتراز مالياً خلال النصف الأول، كما أن عودة التشغيل الاقتصادي بعد التوقف الطويل سينعكس إيجاباً على أداء معظم الشركات المحلية.